

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

هجمات الوالد المحقق الأستاذ تجاه المحقق الحائري

لأزلنا نمارس مقالة المحقق الحائري فإنَّ المحقق البروجردي قد عارضه باستشكالين ثمَّ رفضناهما.

ثمَّ شرعنا في اعتراضات الوالد المحقق الأستاذ فأجبنا عن الأول، و الآن سنستعرض اعتراضه الثاني قائلاً - بالفارسية -:

«اشكال دوم: اين اشكال بر اساس مبنای خود ما بر مرحوم حائری وارد است. ما داعویت امر را به طور کلی انکار کردیم ولی مرحوم حائری در مقام تصحیح مسأله داعویت امر است. ما گفتیم: داعویت امر، واقعیت ندارد، آنچه انسان را به سوی انجام مأمور به تحریک می‌کند، عبارت از اموری است که بر حسب اعتقادات عبادت‌کننده و بر حسب مراتب عبودیت او، در نفس او رسوخ دارد. حتی در موالی عرفیه هم همین‌طور است. عبدی از مولای خودش اطاعت می‌کند چون می‌بیند اگر اطاعت نکند تنبیه خواهد شد، دیگری اطاعت می‌کند چون می‌بیند در صورت اطاعت، مولا رسیدگی بیشتری به او خواهد کرد. دیگری اطاعت می‌کند، چون به مولا علاقه دارد و حقوقی از مولا به گردن خودش احساس می‌کند. ولی در مورد خداوند، مراتب بالاتری هم تصوّر می‌شود.» [1]

فبالتالي إنَّ الأمر يفتقد الدَّاعِيَّةَ تماماً - فلا يدعو إلى نفسه - بل داعي المكلف نحو الامتثال هي معتقداته القلبيَّة و مراتب تعبده بأوامر موله - و ليس أكثر - بينما المحقق الحائري يرى أمر المولى هو الباعث بلا لزوم قصد الامتثال.

و نُلَقِّق عليه بأنَّه استشكال مبنائي تماماً - يُلائم مبنى المحقق البروجردي و الوالد المرحوم - و لكنَّا سنَتَوَلَّى نقاشه لاحقاً.

و أمَّا اعتراضه الثالث تجاه المحقق الحائري فكَالتالي - بالفارسية -:

«اشكال سوم: مرحوم حائری مسأله داعویت امر نسبت به داعویت امر را دارای اشكال دانستند درحالی‌که همان اشكال بر خود ایشان نیز وارد است. بیان مطلب: مرحوم حائری مأمور به را - روی حساب جزئیت - عبارت از صلاة و نبودن دواعی غیر الهی می‌داند. معنای این حرف این است که هم صلاة باید به داعی امر للغيرش انجام شود و هم نبودن دواعی غیر الهی باید در ردیف صلاة واقع شود و به داعی امر للغير باشد. شما می‌گویید: انجام دادن صلاة به داعی امر للغيرش مانعی ندارد زیرا امر، در ظرف تحقق امتثال وجود دارد، در این صورت باید نبودن دواعی غیر الهی هم به داعی امر باشد، درحالی‌که این مسئله، اگر معقول هم باشد، هیچ ضرورتی ندارد. آنچه لازم است این است که انسان - با قطع نظر از اشکالی که مطرح کردیم - نماز را به داعی امر متعلق به نماز انجام دهد. بنابراین بر فرض که ما از حرف خودمان در ارتباط با داعی الأمر صرف نظر کنیم باز هم اشکال سوم به ایشان وارد است.» [2]

فبالتالي، حيث إنَّ المحقِّق الآخوند قد طرَحَ محذور «دعوة الأمر إلى نفسه» - لو اتَّخذنا القصد ضمن المتعلِّق - و المحقِّق الحائريّ أيضاً حينما اعتقَد بأنَّ المتطلَّب النهائيّ هو «الأمر بداعي امتثال الأمر» فقد تَزَحَّلَق ضمن معضلة «دعوة الأمر إلى نفسه».

و لكنَّا نَسْتَغْرِب من إشكاليَّة الوالد المحقِّق الأستاذ، فإنَّ المحقِّق الحائريّ قد انتَبَه بأنَّ القصد لا يُعدَّ «جزءَ المتعلِّق و قيدَ المأمور» كي يَنزِلَق في المحذور المذكور - دعوة الأمر إلى نفسه - بل قد أكَّد كراراً بأنَّ القصد سيَتَوَفَّر أثناء الامتثال فحسب - لا الجعل - إذ حينما تَضَمَّجِل الدَّواعي النَّفسانيَّة فسيَتَجَلَّى القصد الخارجيَّ تماماً، و ذلك نظراً إلى الملازمة العرفيَّة المستَحَكَمَة بينهما - كما أسلفناه - فلو خاطَب المولى قائلاً: «صلِّ بإعدام الدَّواعي النَّفسانيَّة» فأصبح هذا واجباً للغير و هو «داعي الأمر الخارجي» فإنَّه المتطلَّب النهائيّ للمولى.

فالنَّاتج أنَّ القصد مطلوب جزماً و لكنَّه غير مأمور به خطاباً كي تَبَرُّز تلك الإشكاليَّات الواهيَّة.

الهجوم القويّ تجاه المحقِّق الحائريّ

و بعد اللَّتِيَّا و الَّتِي سُنْجِب على تحقيقة المحقِّق الحائريّ:

- أولاً: إنَّ تصويره «للعبوديَّة و للقصد» يُعدَّ صواباً من البُعد الثَّبوتيّ إذ يَسْتَسِير المولى أن يُقَنَّ هكذا: «صلِّ بإعدام الدَّواعي النَّفسانيَّة لحصول الغير - القصد» و لكنَّا نَفْتَقِد دليلاً إثباتياً تجاه هذا النَّمط من التَّشريع، و لهذا قد صرَّح المحقِّق البروجرديّ أيضاً قائلاً: «فلأنَّ ما ذكر (هو) صرف تصوير في مقام الثبوت (بلا دليل للإثبات) ضرورة أنه ليس لنا في واحد من العبادات ما يستفاد منه (إثباتاً) اعتبار قيدين». [3] إذن لا نَمْتَلِك وثيقةً تجاه «الوجوب النَّفسيّ للغير» و لا نَمْتَلِك مستمسكاً روائياً يُصَرِّح «بداعي الأمر» أيضاً، بل قِمَّة دلالة الأدلة هو «إعدام الدَّواعي النَّفسانيَّة المُبطلَّة للعبادة».

- ثانياً: أنَّى لنا لإثبات الملازمة - بين انتفاء الدَّاعي النَّفسيّ و قصد الأمر الخارجي - التي ادَّعاه المحقِّق الحائريّ، فإنَّا لم نَسْتَيَقِن التَّرابُطَ العرفيَّ بل إعدام الدَّواعي البشريَّة سيُلائِم إظهارَ عظمة المولى و يَنسَجِم مع قصد مصلحة المتعلِّق و ما شاكلهما، فبالتالي ليس من الضَّروريّ أن يَنبَع «داعي الأمر» بمجرد إعدام الدَّواعي النَّفسانيَّة - زعماء من الدَّرر - بل الملازمة أوسع منه. [4]

مقارنة مقالة المحقِّق الحائريّ مع فكرة الميرزا الشيرازي

لقد نقل المحقِّق النَّائينيّ تحقيقة الميرزا الشيرازيّ (1312ق) - المشابهة مع الدَّرر - قائلاً:

«فتحصل من جميع ما ذكر: أنَّه لا يمكن أخذ ما يكون به العبادة عبادة في متعلِّق الأمر مط، سواء كان المصحَّح لها خصوص قصد الأمر، أو الأعم منه و من قصد الجهة، أو الأعم من ذلك و كفاية إتيانها لله تعالى. فيقع الأشكال ح في كفيَّة اعتبار ما يكون به العبادة عبادة، و لهم في التَّفصي عن هذا الأشكال وجوه:

الوجه الأوَّل:

ما نسب إلى الميرزا الشيرازي قدّه و حاصله: أنَّ «العباديَّة» أنَّما هي كفيَّة في المأمور به و عنوان له، و يكون قصد الأمر، أو الوجه، أو غير ذلك، من المحقِّقات لذلك العنوان (العباديَّة) و محصلاً له، من دون أن يكون ذلك متعلِّقاً للأمر، و لا مأخوذاً في المأمور به (كي يَتَوَلَّد الدَّور إذ لا يتوقَّف الأمر على القصد) و بالجملة: العبادة كما فسَّرناها في أوَّل العنوان، هي عبارة عن الوظيفة الَّتِي شرعت لأجل أن يتعبَّد العبد بها (و يعبُد الله تعالى بهذا التَّعبَّد البحت قبلاً للتَّوصليَّات) فالصَّلَاة المأني بها بعنوان التَّعبَّد و

إظهاراً للعبودية هي الأمور بها، و الأمر بها على هذا الوجه (أي صلّ إظهاراً للعبودية) بمكان من الإمكان (لدى الجعل) و المكلف يتمكن من إتيان الصلّاة كذلك بأن يأتي بالصلّاة إظهاراً للعبودية (لدى الامتثال) و حينئذ فللمكلف ان يأتي بالصلّاة على هذا الوجه (العبودية) من دون ان يقصد الأمر، و لا الجهة، و لا غيرهما من الدواعي، فتقع عبادة (فالقصد يلزم العبادة بحيث لم يتخذ ضمن المتعلّق) و له ان يأتي بها بداعي الأمر أو الجهة، و يكون ذلك محققاً لعنوان العبادة في الصلّاة و محصلاً لها، من دون ان يتعلّق امر بتلك الدواعي أصلاً، إذ ليس حصول العبادة منحصراً بتلك الدواعي، حتّى نقول: لا بدّ من تعلّق الأمر بها، بل عباديّة العبادة أنّما هي امر آخر وراء تلك الدواعي، و ذلك الأمر الآخر عنوان للمأمور به و كيفيّة له يمكن تعلّق إرادة الفاعل به، غايته ان بتلك الدواعي أيضاً يمكن تحقّق العنوان هذا.»[5]

و بالتالي إنّ العَلَمين:

1. يتساهمان في معنى «العباديّة» حيث قد فسّراها «بما يتعبّد العبد ممّا يليق المولى» من دون أن يدرجا قيد «القصد» ضمن المتعلّق.

2. و يمتازان بأنّ المحقّق الحائريّ - لدى بيانه الأوّل - قد استغنى عن قصد الأمر نهائياً و اقتصر على إظهار العظمة لله لدى الامتثال، بينما الميرزا الشيرازيّ قد حتمّ «القصد» فعده من محقّقات العباديّة لدى الامتثال قطعاً.

تفنيد المحقّق النائيّ لمقالة الميرزا الشيرازي

ثمّ عقّب نقله قد استشكل المحقّق النائيّ عليه قائلاً:

«و لكن هذا الوجه ممّا ينبغي القطع بعدمه، لوضوح أنّ الملاك في العباديّة أنّما هو فعلها بأحد الدواعي القربيّة كما يدل عليه الأخبار، فلو أتى بالفعل لا بأحد تلك الدواعي تبطل، كما أنّه لو أتى بها بأحد تلك الدواعي تصح و لو فرض محالاً عدم حصول ذلك العنوان (العباديّة) في الأمور به، فالعبرة في عباديّة العبادة أنّما هي بتلك الدواعي (لا لإظهار عظمة المولى إذ لم يرد هذا العنوان ضمن الدلائل المأثورة).»[6]

و ننقده بأنّ لو لاحظنا الأخبار لوجدناها لم تستذكر حتّى «داعي الأمر» فمن قال بأنّ الأخبار قد دلّت على «الدواعي القربيّة»؟ بل قصارى القضية أنّها قد نطّقت: «صلّ قربة أو خلوصاً لله» فحسب، حيث قد ورد: «فاعبُدني و أقم الصلّاة لذكرى» و «الصلّاة قربان كلّ تقية» و من الجليّ أنّ «إظهار العظمة و العبوديّة» يُعدّ إحدى مصاديق الدواعي القربيّة أيضاً - بلا خصوصيّة للقصد أساساً -.[7]

[1] فاضل موحدي لنكراني محمد. اصول فقه شيعه. Vol. 3. ص 351 قم - ايران: مركز فقهی ائمه اطهار (ع).

[2] نفس الينبوع ص 352.

[3] نهاية الأصول. Vol. 1. ص 116 تهران - ايران: نشر تفكر.

[4] إلا أنّ الارتكاز المتشرعيّ سيستدعي تحقّق قصد الأمر، إذ حينما ماتت الدواعي البشريّة فسيتبقّى داعي الامتثال فحسب.

[5] فوائد الأصول (النائيّ). Vol. 1. ص 152 قم - ايران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[6] نفس الينبوع.

[7] و ثانياً لقد صرّح الميرزا الشيرازيّ بنفسه أيضاً أنّ القصد القُربى سيتوقّف لدى الامتثال و بلا استنكار حيث هتف قائلاً: «و المكلف يتمكن من إتيان الصلّاة كذلك بان يأتي بالصلّاة إظهاراً للعبودية (لدى الامتثال) و حينئذ فللمكلف ان يأتي بالصلّاة على

هذا الوجه، من دون ان يقصد الأمر، و لا الجهة، و لا غيرهما من الدّواعي، فتقع عبادة.»